Journal Of the Iraqia University (75-7) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

نشأة الأسواق المالية في اقليم كوردستان العراق الاسواق المالية في محافظة السليمانية انموذجا دراسة تحليلية

سيروان صلاح احمد

المشرف: أ.م. محمد عبدالله أحمد

الجامعة السليمانية استاذ في كلية العلوم الإسلامية

The emergence of financial markets in the Kurdistan Region of Iraq, with the financial markets in Sulaymaniyah Governorate as a case an analytical study.

The emergence of financial markets in the Kurdistan Region of Iraq, with the financial markets in Sulaymaniyah Governorate as a

Supervisor: Assistant Professor Mohammed Abdullah Ahmed
University of Sulaymaniyah
Lecturer at the College of Islamic Sciences

الملخص:

هذه الدراسة يتناول نشأة الاسواق المالية في الدول الغربية و العربية ، و خاصة في محافظة السليمانية في اقليم كورستان العراق. وقد استهدف البحث من خلال دراسة ميدانية في الاسواق المالية في محافظة السليمانية ، واستخلاص باعتماد محافظة السليمانية على التجارة النشطة و القطاع الخاص المزدهر كقوة دافعة لاقتصادها.وقد جاء البحث في مقدمة، ومبحث رئييس، وخاتمة، تناولت المقدمة و أهمية الموضوع وأسباب اختياره. وتناول المبحث الرئيسي نشأة الاسواق المالية في الدول الغربية و العربية ، و خاصة في محافظة السليمانية و تعريفها و انواعها في مبحثين وأخيراً، استعرضت الخاتمة أبرز النتائج والتوصيات، واختتم البحث بقائمة المراجع وفهرس المحتويات.

Abstract:

This study examines the emergence of financial markets in Western and Arab countries, particularly in Sulaymaniyah Governorate in the Kurdistan Region of Iraq. The research, conducted through fieldwork in the financial markets of Sulaymaniyah Governorate, concluded that the governorate's economy relies on active trade and a thriving private sector.The research consists of an introduction, a main section, and a conclusion. The introduction addresses the importance of the topic and the reasons for its selection. The main section examines the emergence of financial markets in Western and Arab countries, particularly in the Sulaymaniyah Governorate, defining and describing them in two subsections. Finally, the conclusion presents the most significant findings and recommendations. The research concludes with a list of references and a table of contents.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد بن عبد الله الأمين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد:ان الاسواق المالية تعد بمثابة القلب النابض في اقتصاد كل الدول و تقدمها ، فهي الآلية الرئيسية التي تترجم المدخرات الى استثمارات و تنقل الاموال بكفاءة من الجهات الفائضة الى الجهات التي تحتاجها للتمويل و النمو، و في سياق هذا التطور ان اقليم كوردستان بشكل عام و محافظة السليمانية بصورة خاصة يمتلك امكانية كبيرة للنمو الاقتصادي و الاستثمار ، لطالما اعتمدت محافظة السليمانية على

التجارة النشطة و القطاع الخاص المزدهر كقوة دافعة لاقتصادها ، و لم تكن هذه النشأة ظاهرة معزولة ، بل هى حصيلة لجهود تنظيمية و مبادرات استثمارية من قبل الجهات الحكومية اعتمادا على دور القطاع الخاص في هذا المجال و تسهيل الاجراءات لدعمهم.

أهمية الدراسة :

و تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

١: الاسهام في توثيق المراحل التاريخية لانتقال الاقتصاد في محافظة السليمانية من البيئة المالية التقليدية الى البيئة المؤسسية المنظمة .

٢: تسليط الضوء على آليات الرقابة و الحكومة في السوق المالي.

٣: يبرز السراسة دور محافظة السليمانية كمركز مالي محتمل ، الى تعزيز مكانتها الاقتصادية على مستوى الاقليم و العراق.

هدف الدراسة:

و يهدف البحث إلى تحديد الدور المؤسسي في نشأة الاسواق المالية ، خاصة العلاقة بين سلطات الاقليم و قطاع الخاص ، و تقييم الاثر الاقتصادي و أثرها على تنويع مصادر التمويل في محافظة السليمانية .

مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة حول الفجوة المعرفية و التنظيمية الناتجة في محافظة السليمانية و انتقالها الى مؤسسات المنظمة ، و أن محافظة السليمانية لا يزال في طور التأسيس سوق مالي يتطلب تضافر جهود السلطات التشريعية و التنظيمية .

وللإجابة على هذا التساؤل، تم اعتماد على منهج الميداني والتحليلى في السوق المالي في محافظة السليمانية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج: التحليلي للوصول إلى تغطية شاملة لجميع جوانب نشأة الاسواق المالية في محافظة السليمانية، وذلك بمراجعة و تحليل القوانين و اللوائح الصادرة من حكومة الاقليم و حكومة الاتحادية المتعلقة بتأسيس و تنظيم الاسواق المالية

أسئلة الدراسة :

١: ما هي التحديات العملية المتعقلة بالوعي المالي و ثقة المتداولين و المستثمرين نحو نمو الاسواق المالية ؟

٢: ما هي الخطوات الرئيسية التي تم اتخاذها من قبل السلطات الحكومية لتنظيم السوق المالي ؟

٣: ما هي الدور المتوقع في تنويع مصادر التمويل للشركات في الاسواق المالية ؟

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة و مبحثين وخاتمة وثبت بأهم المراجع.المبحث الأول: مفهوم الأسواق المالية ويتضمن مطلبين:المطلب الأول : تعريف الأسواق المالية المطلب الثاني : نشأة الأسواق المالية في اقليم كوردستان .المبحث الثاني : ويحتوي هذا المبحث على مايلي:المطلب الأول : أنواع الأسواق المالية .المطلب الثاني : خصائص الأسواق المالية.المطلب الثالث : التحليل الأسواقي في المنظور الفقهي و الإقتصادي ثم الخاتمة التي تتضمن أهم نتائج البحث والتوصيات. وأخيرًا، قائمة بأهم مراجع البحث.

المبحث الاول: المطلب الأول : تعريف الأسواق المالية

إنَّ المال له دور مهم و قيمة هامة في الشريعة الإسلامية ،فعليه توقف الحياة من حرية و رفاهية و وصحة، وأنه من أهم مقومات الحياة للإنسان ، و محبب إلى نفس البشرية ، مع كونه مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية[١] .

أولا : التعريف اللغوي للأسواق المالية :

١: تعريف السوق في اللغة :

السُوقُ بالضَّمِ،اِسمٌ مِن سُقتُ،و السَوقُ بالفَتح مَصدرٌ مِن أسوَقَ سَوقاً، والسينُ والواو والقافُ أصلٌ واحِد ،وهو حَدْوُ الشَيءِ، و السُوق في اللغة يدل على معانٍ كثيرة،**منها:** يقال سَاقَه يَسُوقُه سَوقاً. ويُقال: تَسوَقَ القومُ ، إذا باعَوا أو إشتَروا [٢]. و جاء بهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾[٣] .أي: يدخلون الأسواق للتكسب و التجارة [٤].

٢: تعريف المال في اللغة :

جاء بعدة معان، منها: المالُ، مِن مالَ يَميلُ ميلاً وأصله مَوِل ، بوزن فَرِقٍ وحَذَرٍ، وهي ما يمتلك الإنسان، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلها فصارت مالاً [٥]وجاءت بمعنى مَيل ، أي العدول إلى الشيء و الإقبال عليه، والمال كل مايقع عليه الملك من جميع الأشياء ، أو ما ملكته من كل شيء [٦]. و على هذا الأساس أخذت كلمة (MALL) باللغة الانجليزية من المول ، وهي المجتمع أو السوق أو المركز التجاري ، يزوره الناس لشراء احتياجاتهم اليومية [٧].و ايضا جاءت وصف كلمة المال في القرآن الكريم بأوصاف كثيرة، من التجارة، أو الذهب ،أو الفضة ،أو الميراث و غيرها، منها :قوله تعالى : ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾[٨]يقول سفيان الثوري : إنما سمي المال، لأنه يميل بالناس [٩]. وأيضا جاءت كلمة (المال) في الأحاديث النبوية الشريفة (صلى الله عليه وسلم) و الأثر ،منها:عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ)[١٠] .و هذا دليل على أن المال هنا محبوب على الإنسان و يفرطون في حبه .

ثانيا : التعريف الإصطلاحي للأسواق المالية :

١: تعريف السوق في الاصطلاح:

إن كثيراً من الفقهاء القدامى لم يضعوا تعريفاً للسوق،لعدم الحاجة إليه، و لكونه معروفاً عندهم و عند الجميع ، و أحياناً اكتفوا بالتعريف اللغوي ، لأن اطلاق السوق في اصطلاحهم لا يخرج عن معنى اللغوي ، و لكن ركزوا على بقية المصطلحات و الألفاظ ذات الصلة بالسوق، من البيع و الربا والسلم الخ.. ، .**و عرفه ابن حجر العسقلاني بأنه** : اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع[١١] .و يقول أيضاً : فلا يختص الحكم المذكور[١٢] بالمكان المعروف بالسوق، بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ويبين لنا من كلام ابن حجر، أن السوق مكان للتبايع و و المبادلات المالية، سواء هذا المكان محلاً تجارياً أومكاناً غير مخصص للتسوق ، ولكن يجري فيه بعض معاملات، فيختص بنفس الأحكام التي تضبط السوق التي وضعتها الشريعة الإسلامية[١٣] **و أما** الفقهاء و العلماء المعاصرين فعرفوا كلمة السوق بتعاريف متعددة ومختلفة، من جهة الشمول و الوضوح في المفهوم الشائع بين الناس والاصطلاح الاقتصادي. **يقول الدكتور مبارك ال فواز** : السوق هو المجال الذي يتم من خلاله إصدار أدوات معينة ،للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية و غيرها ، و تداول هذه الأدوات [١٤].جعل معنى السوق أعم من أن يكون اسماً لمكان خاص،فقال هو المجال الذي يتم من خلاله إصدار أدوات معينة، يشمل المكان الحقيقي و المعنوي مثل الشبكات الإكترونية .

و في التعاريف التي ذكرناه يتضح لنا أهم محددات السوق،وهي:

١: أن السوق بعينه لا يطلق على موضع محدد، بل قد يكون عالمياً أو قطرياً أو محلياً.

٢: أن السوق مكان للتبادل بين السلع، و الحصول على الأموال اللازمة و الإحتياجات الخاصة للناس.

٣: يكون الإتصال الوثيق بين البائع و المشتري بالمقابلة، أو عن طريق الوسائل الحديثة من الهاتف،أو الحاسوب و غيرها .

٤:ليس من الشرط في مفهوم السوق أن يتم عرض البضائع أو المتج في مكان معين .

٢: تعريف المال في الاصطلاح :

اختلف الفقهاء بحسب المذاهب الفقهية في تعريفهم لكلمة (المال)، وهذا الخلاف واقع أساساً بين الجمهور و الحنفية ، و محل النزاع هو أن الجمهور و الحنفية اتفقوا على أن كل ما يمكن ادخاره و حيازته يعتبر مالاً، و لكن اختلفوا في مالية الأشياء لا يمكن إدخارها و حيازتها،كالحقوق و المنافع، و الذي أراه راجحا و مشتملا على شروط المال ، **ماذهب** إليه الدكتور علي القرداغي ، لموافقة تعريف الجمهور الذي يتضمن الأعيان و المنافع، وأيضا أعطى للعرف دوراً بارزاً في تحديد المال،لأن تحديد المنفعة راجعة إلى عرف الناس و عاداتهم بقوله: هو كل ما له قيمة بين الناس، و منفعة حسب العرف [١٥] .

ثالثا: تعريف (الأسواق المالية) بإعتباره مركباً اضافياً :

ان الأسواق المالية كلمة حديثة ظهرت في أواخر قرن السادس عشر عند ما بدأت الحكومات الأوربية تستدين من مواطنها عن طريق اصدار السندات[١٦].

المطلب الثاني : نشأة الأسواق المالية في اقليم كوردستان العراق

إن إقليم كوردستان يتمتع بحكم ذاتي وفقاً لدستور العراق، وعاصمته مدينة أربيل، ويبلغ عدد سكان حسب الإحصائي الإخير التعداد السكاني الذي أجري في الشهر(١٢ في سنة ٢٠٢٤) إلى(٦ملايين و ٣٧٠ ألف نسمة) [١٧] ، و له حق في ممارسة صلاحياتها و سلطاته التشريعية و

التنفيذية و القضائية وفقاً للدستور، وتنتهج حكومة إقليم كوردستان نظام الحكم البرلماني الديمقراطي القائم على المجلس الوطني الكوردستانى الذي يتكون من(١٠٠) مقعدا [١٨].شهد الإقليم تحولات اقتصادية و سياسية عميقة، لها أثر كبير في تشكيل ملامع نظامه المالي ، و يعود تأريخ النشاط الإقتصادي و الأسواق المالية فيه إلى ما بعد متصف القرن الماضي، حيث اصبح مركزاً تجارياً بفضل موقعه الجغرافي و الإستراتيجي، و لكن بالمفهوم الحديث لم يظهر إلا في العقود الأخيرة ، تزامناً مع تطور النظام السياسي عندما حصل على حكم ذاتي بموجب قرار الأمم المتحددة رقم ٦٨٨ في سنة ١٩٩٢ عقب انتفاضة الشعب الكوردي ضد النظام البعثي[١٩].و معلوم أن الأسواق المالية في الدول الأوروبية في مراحلها البدئية كانت تعتمد على بيع و شراء في المقاهي و قارعة الطرق بطريقة علنية، وأيضا في إقليم كوردستان مرت نشأة الأسواق المالية بهذه المرحلة بين سنوات (١٩٨٠ إلى سنة ١٩٩١الميلادي)، ولكن بطريقة سرية.لأن أكثر معاملات الناس في هذا اليوم في كوردستان العراق صرف الدينار العراقي بالدولار الأمريكى لشراء سلعتهم، وهذا التبادل ممنوع عند الحكومة البعث آنذاك.لأنها كانت في الحرب مع الإيران ، و التجار الإيرانيون يتعاملون بالدولار امريكى ، و لعلاقة السياسية متوترة بين الدولتين، والمعاملات التجارية لم تتوقف بسبب تلك العلاقة و الحرب ، ولكن الإجرءات الحكومة جارية في كثير من القنوات، و لهذا السبب كانت المعاملة بالدولار امريكى ممنوعاً ، و من جانب آخر أن البنك المركزي العراقي ،كان يدفع الدولار للتجار لبييع سلعهم ، و حدد السعر البيع النقدى لكل(١٠٠ مائة دولار امريكي)بـ(٣٣،٣٣٠ ثلاثة و ثلاثين ديناراً و ثلاثمائة و ثلاثين فلساً عراقياً)، ولكن خارج السوق يتداول بها بمبلغ أكثر بكثير من السعر المحدد لدى الحكومة، فكانت تباع (١٠٠$ مائة دولار) بـ (١٠٠ مائة) دينار عراقي ، و قد يتراوح بين (١٠٠ مائة) إلى (٣٠٠ ثلاثمائة) دينار عراقي[٢٠]و بعد هذه السنوات تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم(٢٤ لسنة ١٩٩١)، و يتداول فيها العملات الأجنبية ،وبعد تغيير النظام السياسي بعد عام (٢٠٠٣ الميلادي) ، أدرجت شركات تجارية مساهمة و مختلطة إلى سوق بغداد ، فيصل عدد تلك الشركات إلى (١١٣) شركة في هذا السوق، و أصبح هذا لبنة أول بورصة في بغداد ثم في العراق[٢١] وفي كوردستان العراق وبعد تأسيس حكومة الإقليم في عام (١٩٩٢ الميلادي)، بدأت ملامح سياسية اقتصادية واضحة،تزدهر و تهدف إلى بناء مؤسسات مالية مستقلة ، ولكن بسبب الحرب الإقليمى الداخلي بين الأحزاب الحاكمة ، لم تتقدم ولم تصبح مزدهراً ، إلى سنة (٢٠٠٣ الميلادي) [٢٢]، وبعد غزو العراق من قبل أمريكا وحلفائه، إقليم كوردستان عزز موقعه السياسي و الإداري و الإقتصادي، فأصبح منطقة مستقرة، مقارنة ببقية المناطق الأخرى في العراق ، و هذا شجع المستثمرين الأجنبيين للإستثمار في قطاعات النفط، و الغاز، و البناء ، من ثم أدت إلى تنظيم الشؤون الإقتصادية وإنشاء أسواق مالية مستقلة ومنظمة[٢٣].و في عام (٢٠١١ الميلادي) أعلنت الحكومة إنشاء بورصة كوردستان في مدينة أربيل بإسم :(Kurdistan stock Exchange – KSX) بمشاركة مستثمرين من الإقليم و خارجه ، و بمبلغ مناسب، لتوسيع و تنويع الإقتصاد،تلبيةً لطلب الشركات المحلية لتداول أسهم الشركات العالمية، و تعزيز الشفافية في المعاملات المالية[٢٤] وفي مدينة السليمانية اشتهرمحلات بإسم سوق (سيوان) [٢٥] ، أو سوق (خانقا) [٢٦] داخل المركز بتداول العملات صرفاً، ثم بعد مرور زمن، اصبح سوقاً مالياً ، واشتهر بسوق الدولار [٢٧] ، علماً أن هذا السوق كان اسواقاً لتجارة الأقمشة[٢٨] ثم أنشأت الحكومة سوقاً بإسم (شەوکەتی مەلا – شوكت الملا) [٢٩] في سنة (٢٠١٠ الميلادي) ،لتداول العملات فيه، خصصته لبورصة الأوراق المالية، و هذا السوق قريب من سوق خانقا المشهور قبل، فأصبح السوق الجديد مشهوراً بجانب سوق خانقا،[٣٠]. و الآن يتداول في ذلك السوق بالأوراق المالية المتداولة في العراق و الإقليم ، ولكن سوق خانقا لم يبق قبل ماكان من قبل، من حيث التداول و المعاملات [٣١]. ويمكن ان نقول في تعريفها : هي: المجالات و الأماكن الخاصة الي تخص النشاطات التجارية من الصرف و النقد، و النقد، والأسهم، والسندات، و الأوراق التجارية، وشهادات الودائع ، والعقود بين طرفين و نحوها[٣٢].

المبحث الثاني : أنواع الأسواق المالية و خصائصها و دورها الإقتصادي :

المطلب الأول : أنواع الأسواق المالية :

نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته الأسواق المالية في العالم، و استجابة للتقدم التكنولوجي الهائل،أصبحت الأسواق المالية وسيلة لتوفير التمويل اللازم من خلال المؤسسات المالية المختلفة المتواجدة في هذه الأسواق ، و يتمثل الأسواق المالية الوسيلة التي يلتقي من خلالها قوى العرض والطلب للأوراق المالية ،ويمكن أن نقسم الأسواق المالية الى قسمين بحسب أنواعها باعتبارات مختلفة ، لأنها بعتبار ما يتم فيه من العرض للأموال والطلب عليها، تسمى السوق الأولية، و بإعتبار يتم فيها من تداول الأدوات بالبيع و الشراء، تسمى السوق الثانوية[٣٣]، و قد يؤخذ كل اعتبار على حده، فيكون منه قسماً كما سيأتي، و سنلقي الضوء عليها بهذا الترتيب:

أنواع الأسواق المالية من حيث نوع الأدوات المتداولة فيها ومن حيث الإصدار و التداول:

تتكون هذ النوع من قسمين:

القسم الأول : السوق الأولية (Primary Market) : في هذا السوق يتم عرض الأموال والطلب عليها، وذلك عن طريق إصدار أدوات مالية تمثل هذه الأموال ، ويطلق عليه اسم **(سوق النقد – Money Market)** لتداول الأدوات المالية ذات الأجل القصير [٣٤].وعرفت **(سوق النقد)** بأنها: المجال الذي يتم من خلاله إصدار و تداول الأدوات المالية ذات الأجل القصير [٣٥].و سميت **(سوق النقد):** لأنه يمكن المستثمر تحويل أصوله المالية المتداولة فيها إلى نقود بسهولة[٣٦].ظهر لنا أن السوق الأولية لا يتم فيها عرض الأموال لذاتها، وإنما هي لقصد الحصول على نقد معتبر معمول به رسمياً، و آلة السوق النقدية، تشمل خدمات متنوعة من خدمات المصارف و تبادل العملات و الصرف الأجنبي و غيرها.

ويسمى هذا أيضاً سوق المعاملات قصيرة الأجل، كما يتبين لنا أن أهم مؤسسات تمل و تشرف على هذا السوق تتكون من :

١: البنوك ،خصوصاً البنک المركزي

٢: البنوك التجارية

٣: محلات الصرافة و تبديل الأوراق المالية و النقدية [٣٧].

القسم الثاني : السوق الثانوية (Secondary Market) : و في هذا السوق يتم تداول الأدوات التي تصدر من السوق الأولية بالبيع و الشراء، ويطلق عليه اسم **(سوق رأس المال – Capital Market)** لتداول الأدوات المالية ذات أجل الطويل أو المتوسط [٣٨].من هذا التعريف يظهر أن السوق الثانوية يتم فيها التعامل بالأوراق المالية التي سبق اصدارها من قبل المؤسسات العاملة في هذا المجال، والتي اصدرتها في الأسواق الأولية، لأنها سوق يجري فيها اصدارات جديدة ، كما نعلم أن آلية سوق رأس المال، تشمل توظيف الإستثمارات و التمويل الإستثماري للمشروعات في مختلف القطاعات ، سواء كانت اقتصادية أم غيرها [٣٩].**وعرفت (سوق الرأس المال) بأنها** : تلك الأسواق التي تشتري و تباع فيها أوراق مالية طويلة الأجل [٤٠] لأول مرة، أو تتداول فيها بعد إصدارها [٤١]. وهذا التعريف يدل على أن السوق الثانوية، هو سوق التداول يجري التعامل فيه على الأوراق المالية التي سبق إصدارها، تباع و تشتري دون مساس بأصل الثروة في اصول المشروع .

و سميت سوق (رأس المال) لكونها السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات المختلفة ،لتكوين رأس المال في مشروعاتهم [٤٢].

المطلب الثاني : خصائص الأسواق المالية

هناك عديد من الخصائص يتميزا الأسواق المالية بها من غيرها ، و لابد أن تتوفر فيها مجموعة من تلك الخصائص التنظيمية التي تساعد على جعل الأسواق ذا كفاءة عالية ، توصف بالفاعلية القصوى، و من أهم هذه الخصائص:

أولاً: وجود مجلس ، تكون منه إدارة مركزية متفوقة ذات الخبرة في السوق، لإشراف و إصدار التعليمات و القوانين النافذة للمتعاملين في الأسواق المالية،لمراقبة عمليات التداول المالي، و إيجاد نصوص قانونية لتلك العمليات، من خلال تحديد شروط إيجاد الأسهم و تنظيم الشركات و ضمها إلى بورصة الأموال [٤٣] .

ثانياً: يكون التداول في الأسواق المالية، من خلال الوسطاء ذوي الخبرة في التعاملات و الشؤون المالية، و متابعة هؤلاء الوسطاء في تعاملاتهم في السوق، و إيقاف التعامل معهم إذا لم تلتزموا بالشروط [٤٤] .

ثالثاً: توفير وتطوير الوسائل الحديثة من التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التداول اليومية، كالأنترنت و الأجهزة المتطورة [٤٥] .

رابعاً: الإهتمام بالمستثمرين المتفوقين و المعتمدين في السوق، لأخذ الخبرة منهم ، لتحريك السوق بهم إلى سوق مالي نشط [٤٦] .

خامساً: منع المضاربة في السوق المالي من قبل المضاربين الذين لا يخضعون لشروط إدارة السوق، من خلال الرقابة الجدية و المستمرة على الأسعار و السوق [٤٧] .

سادساً: التمكين و التسهيل لأصحاب المدخرات الصغيرة من دخول السوق و تثمير أموالهم[٤٨] .

سابعاً: جذب رؤوس الأموال المستثمرين الأجنبين ، وتسهيل المعاملات لهم للإستثمار في السوق المالي ، وأخذ الخبرة من الأسواق المالية المتفوقة [٤٩] .

ثامناً : تتسم الأسواق المالية بالشفافية ، بحيث يستنى لكل مستثمر جمع المعلومات التي يحتاجها بسهولة و الحصول عليها عن طريق مباشر و سريع [٥٠] .

تاسعاً:كفاءة التشغيل ، و هي قدرة السوق على تحويل الأموال والسلع،بأقل تكلفة مادية لمن يحتاجون إليها،و كلما قلت تلك التكلفة ، أثرت في نجاح السوق المالي[٥١] .

عاشراً:الإستجابة الفورية للأحداث الجديدة، فتستجيب بسرعة فائقة لأي تغييرات تؤثر على اسعار الأسهم و السلع و التداول [٥٢] .

الحادية عشرة: تساهم في ادخال السلع و التداول المالي إلى الأسواق المالية عن طرق مختلفة متاحة[٥٣] .

المطلب الثالث : التحليل الأسواقي في المنظور الفقهي و الإقتصادي .

أن الأسواق المالية تلعب دورا محوريا في الإستثمارات المالية ، حيث تساهم في توفير السيولة و اكتشاف الأسعار وإدارة المخاطر في السوق ، ويبرز هذا التحليل كأداة أساسية لفهم سلوك هذه الأسواق،و أن المنظور الفقهي في تحليل الأسواق المالية ينطلق من المبادئ الأساسية التي تستند من الشريعة الإسلامية نحو سوق مالي مستقر و متفوق ، و من هذه المبادئ الذي يتأكد عليها الشريعة الإسلامية هي ثقافة التاجر في شَتَّى جوانب السوق ، و من أعظمها الثقافة الدينية و التفقه الدينية للمعاملات ، ولذلك يلزم على المتعامل في الأسواق ، السعي و السؤال في تعاملاته اليومية للتحذر عن المخاطرات التي يقدم إليها في السوق[٥٤]. روي عن عمر ابن خطاب (رضى الله عنه) أنه كان يطوف السوق و يضرب بعض التجار بالدرة و يقول: (لَا يَبِعْ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ) [٥٥].ويظهر لنا من هذا الأثر أنه لا بد للتاجر في السوق أن يكون ذا علم و التفقهة في الأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا المنظور يولي أهمية قصوى للجوانب الأخلاقية و الشرعية في تحليل الأسواق المالية[٥٦].وأيضا يضع الفقه الإسلامي ضوابط أخرى لتنظيم الأسواق المالية ،من حرمة الربا و الغرر و الجهالة، و حرم الميسير و القمار في العقود التي تعتمد على الحظ بدون عمل حقيقي ، وفي مقابل هذا تشجع الشريعة الإسلامية على الإستثمار القائم على أصول منتجة و حقيقية التي تساهم في التنمية الإقتصادية الحقيقية، من البيع و المضاربة و العقود الشرعية أخرى [٥٧].و يهدف التحليل الأسواقي في منظور الإقتصادي إلى فهم ديناميكيات العرض و الطلب و تقييم العوامل المختلفة التي تثثر على اسعار الأصول المالية، و يعتمد على التقنيات و الفنيات التي تساعد المتداولين في السوق المستثمرين على التنبؤ بحركات الأسعار في المستقبل لإتخاذ القرار المناسب للإستثمار الناجح [٥٨].

ويتضمن نوعين أساسيين في هذا المنظور:

النوع الأول: التحليل الأساسي (Fundamental Analysis):

و يركز هذا التحليل على تقييم القيمة الأساسية للأصول المالية في السوق ، و ذلك من خلال الإقتصاد الكلي من دراسة المؤشرات الإقتصادية من معدلات التضخم و معدلات البطالة و أسعار الفائدة، و من خلال دراسة الوضع المالي للشركة من خلال تحليل قوائمها المالية [٥٩].

النوع الثاني: التحليل الفني (Technical Analysis):

ويعتمد هذا التحليل على حجم التداول للأصول المالية و أنماط الأسعار في الماضي للتنبؤ في المستقبل، وذلك من خلال الرسوم البيانية و أنماطها ، في تحديد و استخدام أنواع مختلفة كالشموع لتصور حركة الأسعار ، ويستخدم المؤشرات الفنية لإستخدام معادلات رياضية التي تعتمد على بيانات الأسعار، مثل مؤشر القوة النسبية و مؤشر الماكد ، و يستفيد المتداولين على المدى القصير و المتوسط من هذا التحليل الفني [٦٠].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد المخلوقات محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

بعد ان نتهيت بعون الله من كتابة هذا البحث كان لزاما علي أن اسجل أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال هذا البحث، و كذلك التوصيات التي اوصي بها القائمين على السوق، و منها:

أولا : النتائج :

١: ان الاسواق المالية في محافظة السليمانية ما قبل سنة ١٩٩١م يعمل كجزء من النظام المصرفي الحكومي في العراق، و بعد سنة ١٩٩١م التي تسمي بفترة الحكم الذاتي ، بدأت المؤسسات المالية تعمل ضمن هيئة رقابية غير مكتمل حتى سنة ٢٠٠٤م،و من هنا يمكن أن نقول نقطة تحول تنظيمية بفتح فرع البنك المركزي العراقي، لربط البنوك المحلية بالبنوك الاخرى في العراق.

٢:أن الاسواق المالية في محافظة السليمانية لاتزال في مرحلة غير مكتملة، لعدم وجود بورصة مستقلة.

٣:أن محافظة السليمانية لها الاستقرا النسبي مقارنة بمناطق اخرى من العراق ، بمثابة حجر الزواية الذي يشجع على النمو الاقتصادي و ظهور بيئة مهيأة للاتثمار في مجالات شتى .

٤:ان سياسات حكومة الاقليم، ساهم في تسهيل الاجراءات أمام المستثمرين الداخلية الخارجية لضخ رؤوس أموالهم في قطاعات حيوية كالاسواق المالية و العقارات الخ... .

٥: ان محافظة السليمانية تتركز على نمو عدد شركات الوساطة المالية، بسبب وجود عمليات التداول بعملات الدول المجاورة للعراق مثل ايران و سورية و تركية ، خاصة الايران، فان محافظة السليمانية لها دور كبير في التداول بعملة الايرانية و اصدار القيمة اليومية فيها .

ثانيا: التوصيات:

١: تفعيل و تأسيس فرع سوق الاوراق المالية العراقية في محافظة السليمانية لتشجيع الشركات و قطاع الخاص على الادراج و اصدار الأسهم و التداول فيها.

٢:تأسيس هيئة رقابية متينة مستقلة على السوق لامتناع أي تدخلات خارجية التي لا يتقدم بها السوق المالي.

٣: نظرا لطبيعة مجتمع الكوردي ، فعلى الحكومة الاقليم فتح و تأسيس مصارف الاسلامية، لتطوير و توسيع نطاق الادوات المالية الاسلامية، لاجذاب شريحة أكبر من المدخرين و المستثمرين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هوامش البحث

[١] : ينظر:ياسر محمد عبدالرحمن طرشانيو – باي ركوب عبدالعالي، مصطلح المال في القرآن الكريم ووسائل الحفاظ عليه في الشريعة الإسلامية ، جامعة العلوم الإسلامية الدولية (معاد)،جامعة المدينة الاعالمية ، مجلد١ ، عام ، ١ ، ص٢ .

[٢] : ينظر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) لسان العرب ، دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ ، ج١ ص ٤٧١ ، باب (س و ق) .

[٣] : سورة الفرقان الآية (٢٠) .

[٤] : ينظر: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، أبو الفداء، عماد الدين، ابن كَثِير (٧٠١ – ٧٧٤ هـ = ١٣٠٢ – ١٣٧٣ م) ،تفسير القرآن العظيم المحقق: حكمت بن بشير بن ياسين، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ عدد الأجزاء:٧، ج٥–ص٣٢٥.

[٥] : ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج١١ ص ٦٣٥ مادة (مول) ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م ، ص ١٣٦٨ .

[٦] : المصدر نفسه .

[٧] :ينظر: أديبة فرح، محمد سعيد ، رياض كريم، سليم إدوار ، The Dictionary English – Arabic – القاموس إنكليزى – عربي ،لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية ، سنة ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ ، ص٤٨٦ .

[٨] : سورة الكهف، الأية (٤٦) .

[٩] : ينظر:أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم المحقق: أسعد محمد الطيب الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ ، ج٧ – ص ٢٣٦٤ .

[١٠] : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، صحيح البخاري ، رقم الحديث (٦٠٧٢) .

[١١] : ينظر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) ، فتح الباري بشرح البخاري رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت ١٣٨٩ هـ] الناشر: المكتبة السلفية – مصر الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠ – ١٣٩٠ هـ، عدد الأجزاء: ١٣ ، ج٤ ص ٣٤٢.

[١٢] : في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه .

[١٣] : ينظر :منصوري محمد ، مقاصد أحكام السوق ، بحث الماجستير ، في جامعة أدرار ، الجمهورية الجزائرية ، سنة٢٠١٠م ،ص ٢٠ .

[١٤] : ينظر: مبارك بن سلمان أل فواز ، السواق المالية من منظور اسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز النشر العلمي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م ، ص ١٣ .

[١٥] : ينظر: الأستاذ الدكتور علي محي الدين القرهداغي ، مقدمات في المال و الملكية و العقد ، الكتاب الثالث في حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية ، اصدار: وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية – دولة قطر ، مجلد واحد ، ص٢٢ .

[١٦] : ينظر: محمد بن على القري ، الأسواق المالية ،مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي،جامعة الملك عبدالعزيز – جدة ، دار حافظ–الطبعة الأولى ، سنة١٩٩٥م ، ص١١ .

[١٧] : ينظر: الشبكة العنكبوتية ، موقع هيأة الإحصاء و نظم المعلومات الجغرافية ، العراق ، تاريخ المراجعة : ٢٠٢٥/٠٣/٠٢ ، تاريخ وضع المقالة:٢٠٢٥/٠٢/٢٤ .

[١٨] : ينظر: IBRD البنك الدولي للأنشاء و التعمير ، اصلاح الاقتصاد من أجل التقاسم ثمار الرخاء و الازدهار و حماية الضعفاء و المحرومين ، بحث منشور في ٣٠،٠٥،٢٠١٦ ، تأريخ المراجعة ٢٠٢٥/٠٣/٠٢ .

[١٩] : ينظر: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، رقم ٦٨٨ ، في تأريخ ٥ابريل ١٩٩١، Resolution 688 (1991) / adopted by the Security Council at its 2982nd meeting, on 5 April 1991. ، ينظر: موقع المكتبة الرقمية للأمم المتحدة ، تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥/٠٣/٠٢

[٢٠] : مقابلة شخصية مع السيد قدسي محمد صاحب محلة(قلعة دزه) رقم ٤٧ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ .

[٢١] : ينظر: نعيم صباح جتاح ،فايزة حسن مسجت،قاسم محمد دهش ، دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الإقتصادية – دراسة قياسية ،وقائع المؤتمر العلمي االسنوي الرابع، الإقتصاد العراقي في ظل أجنحة التنمية المستدامة ، ٢٠١٩ ، ص٧

[٢٢] : ينظر: عبدالله حسين عبد إله ، سوق العراق للأوراق المالية و دوره في تمويل التنمية ص ٣.

[٢٣] : ينظر: المصدر نفسه.

[٢٤] : ينظر: IBRD البنك الدولي للأنشاء و التعمير ، اصلاح الاقتصاد من أجل التقاسم ثمار الرخاء و الازدهار و حماية الضعفاء و المحرومين ، بحث منشور في ٣٠،٠٥،٢٠١٦ ، تأريخ المراجعة ٢٠٢٥/٠٣/٠٢ .

[٢٥] : اسم كوردي لولد الكبير لصاحب السوق ، مقابلة شخصية مع السيد قدسي محمد صاحب محلة(قلعة دزه) رقم ٤٧ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ .

[٢٦] : سوق تقع على مركز مدينة السليمانية ، و افتتح في سنة ١٩٩١ ، وهذه المنطقة سميت ب(خانقا) في سبعينيات القرن الماضي ، و أصل تسميتها، أن هذا المكان خصصت لمراح وبركة الأغنام ، وكلمة (خان) جائت باللغة الكردية جاءت بهذا المعنى ، ثم بعدها تداول بها العملات ، مقابلة شخصية مع السيد عبدالله مام بكر ، صاحب محلة(قرداغ) رقم ٤٣ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ .

[٢٧] : مقابلة شخصية مع السيد عبدالله مام بكر ، صاحب محلة(قرداغ) رقم ٤٣ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ .

[٢٨] : مقابلة شخصية مع السيد قدسي محمد صاحب محلة(قلعة دزه) رقم ٤٧ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ ،

[٢٩] : المصدر نفسه.

[٣٠] : مقابلة شخصية مع السيد عبدالله مام بكر ، صاحب محلة(قرداغ) رقم ٤٣ في سوق سيوان في السليمانية ، بتأريخ ٢٠٢٥/٠٢/١٥ .

[٣١] : المصدر نفسه.

[٣٢] :ينظر: سمير عبدالحميد رضوان ، اسواق الأوراق الملية، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، مصر – القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٦م ، ج١ص٢٧ .

[٣٣] : ينظر: مبارك بن سلمان آل فواز ، الأسواق المالية من منظور اسلامي ص ٦.

[٣٤] : و قصيرة الأجل : هي التي لايزيد أجل استحقاقها عن سنة. ينظر: الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، ص٦٣.

[٣٥] : ينظر: الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، ص٦١.

[٣٦] : ينظر: المصدر نفسه ، ص٦٥.

[٣٧] : ينظر: أحمد محي الدين أحمد حسن ، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد ، ص ٣٨ .

[٣٨] : ينظر: مبارك بن سلمان آل فواز ، الأسواق المالية من منظور اسلامي ص ٦.

[٣٩] : ينظر: مبارك بن سلمان آل فواز ، الأسواق المالية من منظور اسلامي ص ٤ .

[٤٠] : طويلة الأجل : هي ماكانت يزيد أجل استحقاقها على سنة ، سواء أكانت هذه الأدوات تعبر عن دين كالسندات أم عن ملكية كالأسهم . ينظر: الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، ص٦١.

[٤١] : ينظر: الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، ص٦١.

[٤٢] : ينظر: أحمد محي الدين أحمد حسن ، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد ، ص ٢١ .

[٤٣] :ينظر: دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن – عمان ، الطبعة الأولى، سنة الطبع:٢٠١٢، ص ١٧٤ .

[٤٤] :ينظر: جربيبى خالدية و بلعباس خيرة ، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في الجزائر، بحث ماجستير، نشرت في جامعة أحمد بن يحى الونشريسى ، سنة النشر ٢٠١٩ ، ص ٢٦

[٤٥] :ينظر: دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية .ص ١٧٤ .

[٤٦] :ينظر: نوال بن لكحل، دور الأسواق المالية في تحقيق تنمية دول المغرب العربي، الجزائر – المغرب – تونس – الأبعاد و الآفاق، أطروحة دكتوراه، نشرت في جامعة الجزائرم كلية العلوم الإقتصادية ، سنة النشر:٢٠١٤ ، ص٦٣.

[٤٧] :ينظر: جربيبى خالدية و بلعباس خيرة ، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في الجزائرص ٢٦

[٤٨] :ينظر: مسموس رضوان ، خصائص الأسواق المالية العربية و أسباب تدنى كفاءتها ، بحث منشور من مجلة الأبحاث الإقتصادية، في جامحة البليدة ، العدد١٠ ، جون ٢٠١٤ ،، سنة ٢٠١٤، ص ١٩٩ .

[٤٩] :ينظر: المصدر نفسه، ص٦٣.

[٥٠] :ينظر: جربيبى خالدية و بلعباس خيرة ، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في الجزائرص ٢٦

[٥١] :ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧.

[٥٢] :ينظر: دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية ، ص ١٧٤ .

[٥٣] :ينظر: مسموس رضوان ، خصائص الأسواق المالية العربية و أسباب تدنى كفاءتها ، ص ٢٠٠ .

[٥٤] : ينظر: أحمد محي الدين أحمد حسن ، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد ، ص ٥٧ .

[٥٥] : محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، سنن الترمذي تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م ، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء، رقم الحديث: (٤٨٧) يقول الألباني : حديث صحيح و حسن الإسناد

[٥٦] : ينظر: أحمد محي الدين أحمد حسن ، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد ، ص ٥٧ .

[٥٧] : ينظر: محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان و سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ م ، ص٥٢.

[٥٨] : ينظر: أزهري الطيب الفكي أحمد ، أسواق المال ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧م ، ص٣٩ .

[٥٩] : ينظر: عيسى دويس، التحليل الأساسي و التحليل الفني كمدخل لتقييم الأوراق المالية ، بحث منشور في جامعة قاصدي مرباح . الجزائر، سنة ٢٠٢٠ ، ص ١٦ و مابعدها

[٦٠] : ينظر: عيسى دويس، التحليل الأساسي و التحليل الفني كمدخل لتقييم الأوراق المالية ، ص ٢٣ و مابعدها.

المصادر و المراجع

القران الكريم

١. إبراهيم أبوبكر المدنيني ، الأسواق المالية و دورها في التنمية الإقتصادية ، بحث منشور في مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، المجلد ١٢ ، عدد ١ ، جامعة الجزائر، سنة النشر

٢. IBRD ٢٠٠٨ . البنك الدولي للأنشاء و التعمير ، اصلاح الاقتصاد من أجل التقاسم ثمار الرخاء و الازدهار و حماية الضعفاء و المحرومين ، بحث منشور في ٢٠١٦،٠٥،٣٠ ، تأريخ المراجعة

٣. ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ .

٤. أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح «صحيح مسلم» المحقق: محمد ذهني أفندي – إسماعيل بن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي الناشر: دار الطباعة العامرة – تركيا الناشر: دار طوق النجاة – بيروت ، عام النشر: ١٤٣٤ هـ عدد الأجزاء: ٨

٥. أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ – ٢٠٤ هـ)و الأم و الناشر: دار الفكر – بيروت و الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م (وأعادوا تصويرها ١٤١٠ هـ –١٩٩٠ م). تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار ، منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.

٦. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، صحيح البخاري المحقق: د. مصطفى ديب البغا الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ ،عدد الأجزاء: ٧.

٧. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) ، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ

٨. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم المحقق: أسعد محمد الطيب الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ .

٩. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) ، فتح الباري بشرح البخاري رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت ١٣٨٩ هـ] الناشر: المكتبة السلفية – مصر الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠ – ١٣٩٠ هـ، عدد الأجزاء: ١٣

١٠.أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة و المحقق: عبد السلام محمد هارون و الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١١.احمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. عدد الأجزاء:٦.

١٢.أحمد محي الدين أحمد حسن ، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ، الناشر المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى قسم الشريعة و الدراسات الاسلامية ، سنة النشر ١٩٨٩

١٣.أديبة فرح، محمد سعيد ، رياض كريم، سليم إدوار ، The Dictionary English – Arabic – القاموس إنكليزى – عربي ،لبنان – بيروت – دار الكتب العلمية ، سنة ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ .

١٤.الأستاذ الدكتور علي محي الدين القرهداغي ، مقدمات في المال و الملكية و العقد ، الكتاب الثالث في حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية ، اصدار: وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية – دولة قطر .

١٥.إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، أبو الفداء، عماد الدين، ابن كَثِير (٧٠١ – ٧٧٤ هـ = ١٣٠٢ – ١٣٧٣ م) ،تفسير القرآن العظيم المحقق: حكمت بن بشير بن ياسين، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ عدد الأجزاء:٧.

١٦.أماني فوزي السيد حمودة، حمايةالمال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية ، استاذ القانون العام في جامعة قصيم – كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م.

١٧.جربيبى خالدية و بلعباس خيرة ، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في الجزائر، بحث ماجستير، نشرت في جامعة أحمد بن يحى الونشريسى ، سنة النشر ٢٠١٩ .

١٨.حمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

١٩.د.سليمان ناصر، السوق المالية الإسلامية كيف تكون في خدمة النظام المالي المصرفي الإسلامي، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد . الإسلامي، السنة السابعة، العدد ٥١ ، جامعة الأزهر، مصر
الشبكة العنكبوتية ، موقع هيأة الإحصاء و نظم المعلومات الجغرافية ، العراق ، تاريخ المراجعة : ٢٠٢٥/٠٣/٠٢ ، تاريخ وضع المقالة:٢٠٢٥/.٠٢/٢٤ .
٢٠.دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن – عمان ، الطبعة الأولى، سنة الطبع:٢٠١٢.
٢١.الدكتور علي محي الدين القرهداغي ، بحوث في الاقتصاد الاسلامي ، الكتاب الرابع في حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية ، اصدار: وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية – دولة قطر ، مجلد واحد .
أ. د. عَبد الله بن محمد الطيّار، أ. د. عبد الله بن محمّد المطلق، د. محمَّد بن إبراهيم الموسَى ، الفِقهُ الميَسَّر الناشر: مَدَارُ الوَطن للنَّشر، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، عدد الأجزاء: ١٣ .
٢٢.الدكتور علي محي الدين القرهداغي ، بحوث في الاقتصاد الاسلامي ، الكتاب الرابع في حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية ، اصدار: وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية – دولة قطر ، مجلد واحد .
٢٣.الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية ، سنة٢٠٠٥م ، عدد الأجزاء:٢ .
٢٤.رائد نصري جميل و شوشان خديجة ، شروط اعتبار السوق المالي سوقاً اسلامياً ، بحث منشور في مجلة دراسات ،عدد الشريعة و القانون في الجامعة الأردنية ، الأردن سنة ٢٠١٩ .
٢٥.الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (٧٤٥ – ٧٩٤ هـ) المنثور في القواعد الفقهية ، حققه: د تيسير فائق أحمد محمود ، راجعه: د عبد الستار أبو غدة الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية (طباعة شركة الكويت للصحافة) الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ، عدد الأجزاء:٣ .
٢٦.سامية زيطاري ، أداء أسواق الأوراق المالية العربية ، دراسة مقارنة مع الأسواق الناشئة و المتطورة، بحث منشور في مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة،الكويت ، ٢٠٠٢.
٢٧.سمير عبدالحميد رضوان ، اسواق الأوراق الملية، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، مصر – القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٦م .
٢٨.شعبان محمد أسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي،دراسة تحليلية نقدية، دمشق، دار الفكر،سنة ٢٠٠١ .
٢٩.الدكتور حسني علي خربوش ، والدكتور عبدالمعطي رضا ارشيد ،والدكتور محفوظ أحمد جودة ، الأسواق المالية مفاهيم و تطبيقات، الزهران للنشر، بدون سنة الطبع ، عدد صفحات ٩٦ .
٣٠.شعبان محمد أسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي،دراسة تحليلية نقدية، دمشق، دار الفكر،سنة ٢٠٠١م.
٣١.شوقي عبده الساهي ، المال و طرق استثماره في الاسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٤.
٣٢.عبدالنافع عبدالله الزرري + غازي توفيق فرج ، الأسواق المالية ، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن ، سنة النشر، ٢٠٠٢ .
٣٣.عيسى دويس، التحليل الأساسي و التحليل الفني كمدخل لتقييم الأوراق المالية ، بحث منشور في جامعة قاصدي مرباح . الجزائر، سنة ٢٠٢٠
٣٤.قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، رقم ٦٨٨ ، في تأريخ ٥ابريل ١٩٩١، Resolution 688 (1991) / adopted by the Security Council at its 2982nd meeting, on 5 April 1991. ، ينظر: موقع المكتبة الرقمية للأمم المتحدة .
٣٥.مبارك بن سلمان أل فواز ، الاسواق المالية من منظور اسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز النشر العلمي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م
٣٦.مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز اشبليا للنشر و التوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٥
٣٧.مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز اشبليا للنشر و التوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٥
٣٨.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ .

٣٩.مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، المؤلف: تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة وقد صدرت في ١٣ عددا، وكل عدد يتكون من مجموعة من المجلدات، ومجموع المجلدات للأعداد الـ١٣: أربعون مجلدا ، طبع على نفقة الأمانة العامة للأوقاف الشارقة ، بدون سنة الطبع .

٤٠.محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ] و حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار

٤١.محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي الناشر: بيت الأفكار الدولية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٥ .

٤٢.محمد بن على القري ، الأسواق المالية ،مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي،جامعة الملك عبدالعزيز – جدة ، دار حافظ–الطبعة الأولى ، سنة١٩٩٥م .

٤٣.محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) لسان العرب ، دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .

٤٤.محمد سويلم ، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للتوزيع والطباعة والنشر، سنة النشر١٩٩٣، الطبعة الأولى.

٤٥.محمد عبدالمنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي دار الكتب الاسلامية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦، الطبعة الثانية .

٤٦.محمد عبدالمنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي دار الكتب الاسلامية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦، الطبعة الثانية .

٤٧.محمد عثمان شبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقهالإسلامي ، دار النفائس ، للنشر و التوزيع – الأردن – عمان ، الطبعة السادسة ، ٢٠٠٧م

٤٨.محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان و سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى

٤٩.مسموس رضوان ، خصائص الأسواق المالية العربية و أسباب تدنى كفاءتها ، بحث منشور من مجلة الأبحاث الإقتصادية، في جامحة البليدة ، العدد١٠ ، جون ٢٠١٤ ،، سنة ٢٠١٤. سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ١٠٠٥هـ) ،النهر الفائق شرح كنز الدقائق ، المحقق: أحمد عزو عناية ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢.

٥٠.نعيم صباح جتاح ،فايزة حسن مسجت،قاسم محمد دهش ، دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الإقتصادية – دراسة قياسية ،وقائع المؤتمر العلمي االسنوي الرابع، الإقتصاد العراقي في ظل أجنحة التنمية المستدامة .

٥١.نوال بن لكحل، دور الأسواق المالية في تحقيق تنمية دول المغرب العربي، الجزائر – المغرب – تونس – الأبعاد و الآفاق، أطروحة دكتوراه، نشرت في جامعة الجزائرم كلية العلوم الإقتصادية ، سنة النشر:٢٠١٤.

٥٢.ياسر محمد عبدالرحمن طرشانيو - باي ركوب عبدالعالي، مصطلح المال في القرآن الكريم ووسائل الحفاظ عليه في الشريعة الإسلامية ، جامعة العلوم الإسلامية الدولية (معاد)،جامعة المدينة الاعالمية